رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب:

كرامة الإنسان اليمني مرتبطة بالوفاء لثوابته الوطنية

• أكد العميد محمد يحيى الحاوري رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب على ضرورة تعامل الدولة مع مطالب المتقاعدين العسكريين في إطارها الحقوقي..

وقال في حوار تنشره هنا «الميثاق» بالتنسيق مع «المؤتمرنت»: هناك قوى أرتمت في أحضان الخارج وتحاول استغلال تلك المطالب لخدمة أجندة خارجية.. الى تفاصيل الحوار:

لقاء/ نبيل عبدالرب

○ هل تعتقدون وجود علاقة بين قرار منع حمل السلاح في عواصم المحافظات وبين المظاهرات الاحتجاجية للمعارضة والمتقاعدين؟

– لا أظن ذلك فعاليات المتقاعدين انطلقت منذ شهور فيما القرار صدر قبل أيام وحظي بتأييد شعبي عبرت عنه المسيرات الداعمة.

وأريد هنا أن أتطرق لنقطتين، الأولى أنه يوجد قانون نافذ ينظم عملية حمل السلاح صادر سنة ١٩٩٢م وإن كان لا يستوعب في الوقت الراهن متغيرات واقعية تتطلب تعديله وهو ما أنجزته لجنة الدفاع والأمن وعرضته على مجلس النواب في فترته الماضية إلا أن نقاشه علق.

والنقطة الأخرى هي التأكيد على أن اليمن اتخذت مع ميلاد الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م من الديمقراطية والتعددية نهجا سياسيا ترجمه الدستور والقوانين، وأي فعاليات في إطارهما سواء أكانت عفوية أو منظمة من أي جهة فهي مشروعة، لكن أن تتجه وتمارس خلالها أعمال شغب وتخريب وقطع طرق وترديد شعارات تمس بالثوابت الوطنية فهذا أمر لا ينسجم مع مصلحة البلد ومن حق الدولة، بل من واجبها أن تُفعل صلاحياتها القانونية بما يحفظ الاستقرار والمصلحة الوطنية.

○ هل أفهم من كلامك أنك تؤيد مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي؟

– من حق الدولة أن تقوم بعمل ما تراه مناسبا طالما كان متوافقا مع الثوابت المنصوص عليها دستورياً وحماية الوحدة الوطنية تمثل إرادة شعبية لا يمكن تجاوزها، وليست محلا للمزايدة من أحد لأنها حق الشعب وملك الشعب ولا بد من حمايتها.

○ أحد قيادات المعارضة قال في ورشة عمل عقدت مؤخرا بصنعاء أن كل الثوابت تخدم الثابت الأساس وهو كرامة الإنسان اليمني وحقوقه؟

– لم أطلع مباشرة على ما ذكرته، وعلى كل حال لو تناولنا الوحدة اليمنية كأحد الثوابت لوجدنا بوضوح أنها لم تكن مجرد التقاء نظامين حاكمين، وإنما مثلت مطلبا تاريخيا وشعبيا ونضاليا اشتملت عليه أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر وسالت لأجله دماء يمنية زكية أهدت أرواحها بطيب خاطر لأنهم أدركوا أن كرامة الإنسان اليمني مرتبطة بالوفاء لثوابته، على أساس أن الوصول لتلك الثوابت لم يأت بالمجان بل بالتضحيات.

العناصر الوحدوية في المشترك مطالبون بمواقف إزاء الخروج عن الثوابت

أما إذا كانت كرامة الإنسان مختزلة في أشخاص يعتقدون في أنفسهم أنهم هم الإنسان اليمني لأنهم فقدوا مصالح نتيجة لفظ الشعب لهم بسبب ما ارتكبوه بحقه من جرائم، فهذا موضوع آخر لا يستحق الخوض فيه.

وأقول لهؤلاء يكفي اليمنيين ما عانوه أيام التشطير من احتراب واستنزاف فيما بينهم، غير كرامتهم التي أهدرها الحكم الشمولي في المناطق الجنوبية وحمامات الدم بفعل صراعات الرفاق.

مرتزقه

○ المتقاعدون– العسكريون تحديداً– طالبوا بحقوقهم؟

– ونحن معهم، ومع مطالبهم الحقوقية وتعرفون أن لجنة الدفاع والأمن وقفت على موضوعهم وأعددنا تقريرا مفصلا حثثنا فيه الجهات المعنية في الحكومة بمعالجة حالاتهم وتسوية مستحقاتهم.

والسلطة التنفيذية عملت على حل مشكلاتهم والتقى فخامة الأخ رئيس الجمهورية بممثلين عنهم ووجه باستيعاب مطالبهم وكإجراءات عملية للمعالجة صدرت قرارات جمهورية بترقيات في الرتب العسكرية، وتشكيل لجان حكومية لاستقبال التظلمات في مختلف المحافظات اليمنية وقد نظرت في عشرات الآلاف من التظلمات واتخذت الحلول بخصوصها وفقا لتوجيهات الرئيس.

غير أن ما حصل أن هناك جهات تسعى لاستغلال المساحة الديمقراطية وعواطف المتقاعدين تجاه المسائل المرتبطة بحقوقهم للانحراف بها نحو خدمة أجندة خارجية.

مزيفون ومندسون

○ أرجو المزيد من التوضيح حول الأجندة الخارجية؟

– قبل ذلك أؤكد أن المتقاعدين بريئون من الإساءة للوطن، لكن الجهات ذات المصالح الضيقة والمدفوعة الأجر من الخارج تدفع بعناصر مرتبطة بها للاندساس في صفوف المتقاعدين لترديد شعارات ضد الوحدة وتقوم بأعمال تخريب وسط حماس الناس أثناء المظاهرات.

وإلا ما معنى أن ترفع عبارات مناهضة للوحدة اليمنية، أين المصلحة الوطنية في ذلك.. وإذا كانت هناك أخطاء ارتكبت بحق المتقاعدين فإنها لم تكن خاصة بمنطقة أو جهة ما، وبالمقابل المعالجات تناولت القضية بمجملها في كل محافظات اليمن.

وبالمناسبة أقول للشرذمة التي تستغل أقوات الناس، حاولوا البحث لأنفسكم عن أدوار في فسحة الديمقراطية بعيدا عن المساس بالوحدة الراسخة رسوخ الجبال، ومن رابع المستحيلات التراجع عنها مهما كانت التضحيات لأنها ليست مجرد خيار بل مصير محمي بإرادة الشعب في كل مناطق اليمن.. الشعب الذي هتف بها قبل إعادتها، وبصم على دستورها، وعمدها بالدماء عندما دحر انفصاليي عام ١٩٩٤م وانتصر لها بكل قواه وأطيافه بالانخراط في العملية السياسية الديمقراطية بما يشبه الاستفتاء على واحدة من أهم ثمار الوحدة وهي الديمقراطية والقوى الوحدوية.

○ ماذا تقصدون بالشرذمة.. أتقصدونا أحزاب المعارضة في المشترك؟

– بقايا انفصاليي ١٩٩٤م الذين تخفوا في ظل سياسة التسامح عساهم أن يجدوا في المجال الديمقراطي طريقا للعودة إلى التحكم بأنفاس الناس، لكنهم عندما تبينوا أن الشعب يمتلك من الوعي ما يجعله كالبحر يلفظ الميتة، وعندما استيقظوا على حالة العزلة التي أحاطهم به الشعب لجأوا لمسلك الارتماء في أحضان المتربصين باليمن وسيدركون بالنهاية أنهم يلعبون بكرت محروق لا ينطلي على وعي اليمنيين وتجربتهم المريرة معهم.

الوحدة تجذرت بالدماء.. ويكفي اليمن معاناة التشطير وصراعات

أما أحزاب المشترك فالعناصر الوحدوية فيها على كافة مستوياتها التنظيمية تمثل الغالبية العظمى، وإن كنا في المؤتمر نختلف معهم على قضايا ورؤى فعلى أساس أنها موضوعات وطنية لا جهوية.

ومع ذلك فهم مطالبون بمواقف تاريخية وحاسمة حيال أي خروج على الثوابت الوطنية.

قانون حمل السلاح

○ نعود للسلاح.. لماذا توقف نقاش مشروع تعديل القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها، رغم أن لجنة الدفاع والأمن أخذت وقتا طويلا في دراسة المشروع المقدم من الحكومة وأدخلت تعديلات كثيرة عليه؟

– توقف بسبب انقسام حاد حول الفقرة (أ) من المادة(٣) الخاصة بتنظيم حيازة الأسلحة النارية.

○ وما رأي اللجنة؟

– المشروع المقدم من الحكومة تضمن فقرة خاصة بالحيازة في العاصمة وأعطى اللائحة التنفيذية تحديد المدن الأخرى في حين لجنة الدفاع لم تترك المسألة مفتوحة وأقرت عواصم المحافظات إلى جانب أمانة العاصمة كمدن تخضع لنص تنظيم الحيازة.

إذاً اللجنة مع تنظيم شامل لموضوع السلاح بما في ذلك الحيازة والحمل والاتجار والخزن، وإذا كنا قبلنا بتنظيم عملية حمل السلاح فما المانع من تنظيم حيازته طالما والهدف العام من مشروع القانون هو الإسهام في تعزيز الاستقرار والقضاء على أحد منابع قلق المستثمرين غير الحد من الجريمة، التي وصلت بسبب استخدام السلاح الناري إلى قرابة ٢٥ ألف جريمة خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٦م.

وإذا كان الخوف من تفتيش المنازل حسبما طرح البعض أثناء نقاش الفقرة القانونية الآنفة، فإن قوانين نافذة تضبط هذا الأمر بصورة تحفظ خصوصيات المواطنين وحرمات بيوتهم.

مصدر مؤتمري: المشترك يدعم مشاريع مشبوهة.. وشيوخ «الإصلاح» متورطون في عملية نهب الأراضي

□ علق مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي العام على البيان الصادر عن مجلس شورى الإصلاح قائلا: إننا لنتعاطف مع إخواننا في مجلس شورى الإصلاح وهم يبحثون في قواميس اللغة جميعها عن المصطلحات الفضفاضة وكنا نعتقد عند سماعنا البيان أن الإصلاح ربما اخطأ في تقديره يوم صدور البيان مساء الأربعاء الماضي لاعتقاده أن ذلك البيان يتناسب مع خطبة الجمعة التي تعود خطباء الإصلاح على مخاطبة الناس بها وإغراقهم بوقائع لاصلة لها بالحقيقة .

وأضاف المصدر: ان الاحتمال الآخر هو أن الإصلاح كان يريد أن يسمع بمزاعم بيانه الناخبون في بعدان وعدن لاعتقاده أن ما اسماه بحملات الاعتصامات قد آتت أُكُلها غير أن نتائج الانتخابات جاءت مخيبة لحزب الإصلاح وشركائه في المشترك.

وتابع المصدر لقد تلقى مرشح المشترك في إب أقسى هزيمة فيما استطاع مرشح مستقل أن ينافس وبكل قوة مرشح الثالوث في عدن وبتلك النتائج نعتقد أن الأحلام الوردية التي كان يراهن عليها المشترك في هذه الانتخابات كمؤشر يزايد بها قد سقطت كما سقطت معها كل الاكاذيب والإشاعات والمغالطات التي روج لها المتفيقهون في الإصلاح والمشترك.

وقال المصدر: لانعتقد أن دموعاً ستذرف أكثر من الدموع هذه الليلة لقيادة الإصلاح واللقاء المشترك لانهم أراقوا ماء وجوههم أولا بالحركة الغوغائية والاعتصامات السمجة وذهبوا يتبادلون التهاني قبل إجراء الاقتراع، معتقدين أن الأراجيف والأكاذيب التي يروجون لها قد آتت ثمارها وان نصرا انتخابيا سيحصدونه وان ذلك لا محالة سيدفع المؤتمر الشعبي العام إلى التفكير مليا بالعودة إلى التحالف مع الإصلاح أو يذهب إلى البقية الباقية مع الحزب الاشتراكي.

وأضاف: كنا نتمنى من قياديي تلك الأحزاب أن يأخذوا في الاعتبار انتخابات العام الماضي عندما صدقوا أنفسهم لكنهم حتى الآن لايزالون كعاداتهم ينهجون سلوكهم الأول أنها لاتزال كعادتها أن يكون في إدارة الانتخابات من خلال الأراجيف والإشاعات.

وانتقد المصدر محاولات تلك الأحزاب استباق الانتخابات القادمة "وقال: كان يفترض بهم أن يبنوا الحسابات الدقيقة بأن انتخابات أبريل ٢٠٠٩م لم يحن موعدها بعد ولايزال الوقت مبكراً للوصول إليها ويبقى عليها أكثر من ١٨ شهرا ولم يكن سقوط دائرة هنا أو هناك في انتخابات تكميلية مؤشرا على فوز اللقاء المشترك وان الانتخابات ليست أحلاماً ولاتصديقاً لشعارات وإن كنا لا نعيب عليهم ذلك لأنهم لايملكون بضاعة يقدمونها للناس ولا برامج ولا رؤى حتى يستهديهم قلة قليلة من الناس لأن تجربة المجرب نقصان في العقل.

وتمنى المصدر من بيان مجلس شورى الإصلاح بدلاً من تكريره معزوفة غلاء الأسعار ونهب الأراضي لو كان حريصاً وجاداً في ذلك أن يبدأ بأمينه العام ورئيسه وهيئته العليا ليعيدوا ما نهبوه من أراضي حتى يكونوا قدوة في إدعاء النزاهة رغم القناعة الراسخة لدينا والجزم المطلق أن الإخوة في الإصلاح متهمون بالنزاهة فعلا ولايستطيع أحد أن يجادل عن ذلك..

وتابع :كنا نتمنى أن يحمل بيان مجلس شورى الإصلاح لغة موضوعية بحيث نتعامل معها فمن أول حرف فيه حتى آخر سطر حمل معاني الجحود والنكران والكذب واتهام الآخر، بل أنه يرد من ابسط قواعد التعامل مع القضايا الوطنية بمصداقية وكان الأجدى به أن يعترف على اقل تقدير أن قضية القضايا– الوحدة والسلم الاجتماعي هي مسئوليتنا جميعا كشركاء في العمل السياسي بدلا من أن يحول المؤتمر الشعبي إلى مزارع قمح في تكساس مسئولاً عن أسعاره ،ويدعي أن الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى المفروضة على السلع الأساسية ساهمت بارتفاع القمح والألبان واللحوم وكأن التجمع اليمني للإصلاح بما فيهم كتلته البرلمانية يعيشون حالة لاوعي وهم يعلمون أن هذه السلع معفاة من الضرائب والجمارك اللهم إلا إذا أخذنا حالة الغفوة التي أطل بها علينا موقع الاشتراكي بأن مرشح المشترك قد فاز على مرشح المؤتمر في دائرة عدن بفارق سبعة الا ف صوت ولم يفق من حالة الإغماء في الوقت الذي لايوجد فيه للمؤتمر مرشح في دائرة عدن وأن الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الدائرة بمجملهم لايتجاوزون ٩الاف ناخب وأن المرشح المستقل قد كسب رقما لم يكن أحد يتوقعه أمام ثلاثة أحزاب باللقاء المشترك وتدعي أنها صاحبة وجود شعبي.

وأوضح المصدر ان المؤتمر لم ينزل مرشحا بدائرة عدن من ناحية إنسانية أولا ومن باب التعاطف مع حليفه الاستراتيجي القديم الذي لايريد أن يكثر له المواجع..

مؤكداً ثقته بان أحزاب المشترك ستواجه صعوبات في الانتخابات القادمة: ولكننا نقول لهم أن انتخابات ٢٠٠٩م ستكون هي الأصعب أمامها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ما يؤكد على صدق الانتماء ووقوفها في وجه المشاريع المشبوهة كان بدلا من أن ترفع لواء الثناء والشكر والتقدير لأصحاب تلك المشاريع لان عقل عاقل لايصدق أن يقف شركاء الوحدة وشركاء حرب الانفصال مع مثل هذه المشاريع إلا اذا كانوا قد وصلوا للاقتناع ان اصحاب مثل هذه المشاريع قد سبقوهم وليس أمامهم إلا أن يلحقوهم من باب الخوف ان الخارج الذي عاش في احضانه يمين المشترك ويساره قد عاد للنهوض من جديد.

المؤتمر الشعبي العام ينعي وفاة يحيى شجاع الدين

الحمد لله القائل: «وبشّر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون». صدق الله العظيم

□ ببالغ الأسى والحزن تنعي الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وفاة المغفور له– بإذن الله تعالى– الأخ/يحيى محمد علي شجاع الدين– عضو اللجنة الدائمة الذي وافته المنية بعد نضال وطني كبير كرس معظم حياته في خدمة الوطن.. وكان الفقيد من مواليد ١٩٤٨م في قرية «النجد» بني سيف مديرية «القفر» محافظة إب، وتلقَّى الراحل تعليمه الأولى في مسقط رأسه ثم في مدرسة الأيتام بالعاصمة صنعاء.

وحصل على درجة الماجستير من جمهورية العراق، وكان الفقيد أحد الذين شاركوا في الدفاع عن الثورة والجمهورية في حصار السبعين وأصيب في معارك الدفاع عن العاصمة صنعاء، ثم انخرط في العمل السياسي في سن مبكرة، وله دور بارز في إثراء الساحة السياسية والحزبية، وتميزت مواقفه بالحرص الكبير على الوحدة الوطنية وشارك في النضال من أجل الوحدة اليمنية والدفاع عنها، والراحل من مؤسسي المؤتمر الشعبي العام، اتصفت حياته النضالية بدماثة الأخلاق وحسن الأداء وقد تقلد العديد من المناصب الحكومية وشُهد له بالنزاهة والصدق.

إن الأمانة العامة وهي تنعي وفاة الراحل المغفور له بإذن الله تعالى يحيى شجاع الدين لتؤكد أن المؤتمر الشعبي العام قد فقد واحداً من أبرز عناصره وقياداته الفكرية، وإننا في المؤتمر الشعبي العام قيادات وقواعد نتقدم ببالغ العزاء والمواساة الى أولاده وأسرته.. راجين من العلي القدير أن يلهمهم الصبر والسلوان وأن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والغفران.

إنا لله وإنا إليه راجعون

صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام

لسياساته وممارساته غير المسئولة:

«المشترك» يحصد الهزائم في الانتخابات التكميلية

□ أظهرت نتائج الانتخابات التكميلية لملء المقعدين الشاغرين في الدائرتين الانتخابيتين البرلمانيتين في محافظتي عدن وإب –حالة عدم الاستقرار والتخبط الكبير الذي تعيشه أحزاب اللقاء المشترك نتيجة سياساتها الخاطئة والخطاب التحريضي المستفز لمشاعر المواطنين والذي لم يجلب لها سوى المزيد من الهزائم واتساع دائرة الهوة بين هذه الأحزاب وجماهير الناخبين الذين يلقنونها الدروس المُرّة ويلحقون بها وبمرشحيها الهزيمة تلو الأخرى، وطالما ظل «المشترك» ينتهج الأساليب والممارسات غير المسئولة ومحاولاته المتكررة للإضرار بمصالح الوطن والمساس بوحدته الوطنية ستظل أيضاً هزيمته قائمة.

ففي الوقت الذي لايزال «المشترك» ينتهج سياسة الهروب إلى الشارع وممارسة حملات الاعتصامات يسقط مرشحه– مرشح حزب الإصلاح للانتخابات التكميلية في الدائرة «٨٨» في مديرية بعدان بمحافظة إب أمام مرشح المؤتمر الشعبي العام– سقوطاً مدوياً لم تكن تتوقعه، وذُرفت على إثره دموع التماسيح في قيادات حزب الإصلاح.

وعزا مراقبون هذا السقوط– بعد أن كانت أحزاب اللقاء المشترك مجتمعة وحزب الإصلاح على رأسها تعتقد انها بحركاتها الغوغائية واعتصاماتها وأراجيفها قد جذبت إلى صفها الناخبين، لذلك ذهبت قيادات حزب الإصلاح وحلفاؤه في «المشترك» إلى تبادل التهاني فيما بينهم قبل إجراء عملية اقتراع الناخبين، آملين ان الأكاذيب والأراجيف التي مارسوها على الناخبين قد أتت ثمارها، وان نصراً انتخابياً سيحصدونه على المؤتمر لا محالة، الأمر الذي سيدفع بالمؤتمر إلى التفكير ملياً بالعودة إلى الحلف الاستراتيجي مع حزب الإصلاح أو أن يذهب إلى البقية الباقية من الحزب الاشتراكي.

لكن نتائج الانتخابات في الدائرتين برهنت على أن أحزاب اللقاء المشترك لم تستفد من تجارب الماضي وما حصل لها، ولم تعتبر من الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرتين والهزيمة النكراء..واعتبر سياسيون ومتابعون للشأن الانتخابي ان هزيمة مرشح حزب الإصلاح في الدائرة (٨٨) بمحافظة إب هي في حد ذاتها هزيمة لحزب الإصلاح ولرموزه الذين تولوا الحملة الانتخابية لمرشحهم وعلى رأسهم الدكتور منصور عزيز الزنداني قائد الحملة الانتخابية.

سياسيون: سقوط «الإصلاح» في إب وعزوف الناخبين عن مرشحه في عدن انتكاسة أخرى

وقال المراقبون: ان هذه الهزيمة تمثل امتداداً طبيعياً لسلسلة الهزائم والانتكاسات والصدمات التي يتعرض لها حزب الإصلاح نتيجة ممارسته غير المسئولة ومحاولاته الإضرار بمصالح الوطن العليا ولجوئه إلى أساليب التحريض والإثارة في أوساط الشارع لغرض الكسب السياسي وتحقيق مصالح حزبية ضيقة.

وأضافوا في تصريحات لـ«٢٦سبتمبر نت»: ان ما يعانيه حزب الإصلاح ومعه ما يسمى بأحزاب اللقاء المشترك– من سلبيات وقصور في برامجها وأساليب تعاطيها مع القضايا الوطنية كانت من الأسباب الرئيسية في الانتكاسات والهزائم المتلاحقة سواءً على صعيد حزب الإصلاح أو أحزاب «المشترك»، الأمر الذي أدى بها إلى ان تعيش حالة من الإرباك واللااستقرار في تكويناتها التنظيمية، ولم يعد لها حضور يُذكر في أوساط جماهير الشعب التي باتت تعرف حقيقة تلك السلوكيات والممارسات غير المسئولة والموجهة ضد الوطن ومصالحه.

ولفت المراقبون إلى ان السقوط الكبير الذي حل بمرشح حزب الإصلاح وحلفائه في المشترك وفوز مرشح المؤتمر عبدالقادر الدعيس بحصوله على «٥٢٠٣» أصوات من إجمالي عدد أصوات ناخبي الدائرة المشاركين في الاقتراع ليس الدليل الوحيد على نفور جماهير الشعب من أحزاب المشترك وفي مقدمتهم حزب الإصلاح، وإنما عزوف الناخبين في الدائرة «٢١» بمحافظة عدن عن المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لعدم رضاهم بالممارسات التي ينتهجها حزب الإصلاح ورفضهم لأفكاره الظلامية وتوجهاته الهدامة، وكذلك لعدم تقديم المؤتمر الشعبي العام مرشحاً فيها– نظراً للاحترام الذي يكنه للنائب السابق المرحوم اشفاق علي مايو– كل ذلك أدى إلى عزوف أكثر من «١٤» ألف ناخب مسجلين في الجداول الانتخابية للدائرة– عن المشاركة في التصويت، ولم يشارك من ٢١,٥٧٣ ناخباً وناخبة إلاّ ٧,٢٤٤ ناخباً وناخبة، كانت الأصوات الصحيحة منها ٦٨١٤ صوتاً، ومع ذلك نافس المرشح المستقل مرشح حزب الإصلاح بقوة وحصل على ٢,٢٠٩ أصوات.. وأعاد المراقبون فوز مرشح «الإصلاح» بفارق ضئيل إلى تخلي حلفاء حزب الإصلاح في اللقاء المشترك عنه..

وقالت مصادر لـ«الميثاق»: إن الحزب الاشتراكي خذل حزب الإصلاح عندما قامت بعض قياداته بإعطاء توجيهات وتعميمات حزبية داخلية لأعضائها بعدم الذهاب إلى مراكز الاقتراع بالدائرة وعدم التصويت لمرشح حزب الاصلاح– المرشح الحزبي الوحيد– الذي نافس نفسه..

مؤكدين ان نتائج انتخابات الدائرة (٨٨) كانت بمثابة استفتاء شعبي جديد لبرامج وسياسات المؤتمر الشعبي العام، وتجسيد للتلاحم الوطني بين جماهير الشعب والمؤتمر الشعبي..

وقالوا: إن هذه النتائج مؤشر مبكر يؤكد هزيمة أحزاب المشترك وسقوطها من جديد وحصول المؤتمر على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية المقبلة إبريل ٢٠٠٩م..